الخسائر الاقتصادية

لـقــانون الطــوارئ

إعـــــــــداد

دكتور / حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشارى فى المعاملات المالية الشرعية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الخسائر الاقتصادية لـقانون الطوارئ

إعـــــــــداد

دكتور / حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري فى المعاملات المالية الشرعية

- تمهيد :

من دعاء سيدنا إبراهيم عليه السلام كما ورد في القرآن الكريم: " رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ١٢٦]، **يشير الله ﷻ فى هذه الآية الكريمة إلى أهمية قضيتى الأمن والرزق وأثرهما على اســـتقرار الأسر والمجتمعات والشـــعوب، كما من الله على قريش بنعمتى الرزق والأمن ، يقول الله سبحانه وتعالى :": الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " (سـورة قريش) ، وبدون أن يأمن الإنسـان على دينه ونفسـه وعقله وعرضـه و ماله ، تصـبح الحياة لا إنسـانية مثل حياة الأنعام بل أضـل، ولقد أكد الرسول (ﷺ) على هذا المعنى فى حجة الوداع فقال: ﴿..... فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا .....﴾[رواه أحمد] وقال صـلى الله عليه وسـلم :" كل المسـلم على المسـلم حرام دمه وماله وعرضـه " (رواه البخاري ومسلم).**

وعندما تُنتهك الحرمات ، ويُعتدى على حرية الإنسان وعلى أمنه وكرامته وعرضه وماله بقوانين الطوارئ والأحكام الاســـتثنائية الظالمة الجائرة ، فإن هذا يؤدي إلى التخلف و الحياة الضـــنك ، ويكون ذلك من نتائج ذلك الفقر والظلم الاجتماعي والذى يعاني منه بصـفة خاصـة الفقراء الذين هم دون حد الكفاية بسـبب الغلاء ونقص الدعم والخدمات، وهـذا مـا تعـانيـه معظم الـدول التى لا تُطَبق فيهـا الـديمقراطيـة الحقيقيـة ، وتُحكم بقوانين الطوارئ التي لا ترقب في المواطن إلا ولا ذمة ، ومن مظاهر ذلك الاعتقالات العشـــوائية و المحاكمات الظالمة بدون ضـــمانات حقيقية لحقوق الإنسان وفق للمعايير الدستورية والعالمية لحقوق الإنسان .

ومن أخطر المؤثرات السـلبية لتطبيق قانون الطوارئ يكون على التنمية الاقتصـادية وتحقيق العدالة الاجتماعية ويكون وقع ذلك شديدا وأليما على الفقراء .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

حول هذا القضـــية الخطيرة التي تعيش في غياباتها المظلمة مصرـــ الآن بعد الإنقلاب العســـكرى الدموي وفرض قانون الطوارئ تدور هذه الدراسة التى تعتمد على الواقع الذى نتألم منه والغاية منها تقديم بعض التوصيات المستنبطة من كتاب الله وســـنة رســـوله إلى القائمين على أمر نا ظلما وعدوانا لإلغاء قوانين الطوارئ، وأن يأخذوا فى الاعتبار البعد الإنســاني والاجتماعي وكذلك البعد الاســتثماري والاقتصــادي لتلك القوانين والأحكام ، وما نريد إلا الإصــلاح ما استطعنا ، ونعتذر إلى ربنا إن لم يستجيبوا لله ورسوله إذا دعاهم لما يحييهم .

- الخسائر الاقتصادية لقانون الطارئ

اليد المرتعشــة لا تنتج ، والقلب الخائف لا يهدى صــاحبه إلى التى هى أقوم ، والجوارح المرتجفة لا يرجى منها خير، فعندما يشــعر الإنســان أنه مهدد بالظلم والإعتداء على حريته ، ومصــادرة رأيه ، و لا قيمة لصــوته فإنه يثبط ولا يعطى ولا يســاهم فى البناء كما أنه يهرب من مواطن الظلم والقهر والبطش إلى مكان آخر أكثر أمناً ، وإن لم يستطع فإنه يستسلم فى ذل العبيـد، أو أنـه يجاهد بنفســـه وبماله وبكل عزيز لدفع الظلم عنه من خلال المظاهرات الســـلمية ونحوها، فإما منتصر- وإما مغلوب وإما شهيد وإما معتقل في السجون ، وأمره كله خير ، ودليل ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم :" عجبا لأمر المؤمن، إنأمرهله كله خير ، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن ، إن أصــابته سراء شــكر فكان خيرا له ، وإن أصــابته ضراءً صبر ، فكان خيرا له "(رواه مسلم)

وإذا نظرنا إلى المجتمعات المتقدمة ومنها على ســبيل المثال : إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا ... نجد أن دساتيرها تضــمن للإنســان المقيم فيها حريته وأمنه ســواء أكان مواطناً أو وافداً ، وتناصره ضــد من يعتدى عليه ، وكأنهم يطبقون حديث رســول الله ﷺ : « كل المســلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه » (رواه البخاري ومسلم)، إننا نلمس ذلك جلياً وعشناه واقعاً ، وتبذل منظمات حقوق الإنسان العالمية قصارى جهدها لحفظ أمن الإنسان.

و من موجبات التنمية الاقتصــادية والعداله الاجتماعية تحقيق الأمن والعدل للناس جميعا، ومن مســببات التخلف والحياة الضنك الترويع والقهر والاستبداد والظلم بكافة صوره.

وفى هذا الصــدد نتســاءل : هل تفزيع الآمنين وترويع الأطفال والنســاء والعبث بالمنازل والإعتقالات والســباب والتعـذيـب والســـجن تحت حماية قوانين الطوارئ ... يقود إلى زيادة الإنتاج وتحســـين الجودة وتنمية الموارد ؟ ، وهل تقدمت الدول التى تأخذ بالأحكام العرفية الاســتثنائية الظالمة فى تحقيق الخير لمواطنيها ؟ ، وهل الدكتاتورية ومصــادرة الآراء والحجر على الفكر والمفاهيم وســـن القوانين الظالمة وما فى حكمها هيأت للإنســـان البيئة الكريمة الطيبة كى يفكر ويبدع ويبتكر ويخترع ويعمل حتى يساهم فى تنمية وطنه ؟ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحتاج هذه التســاؤلات إلى تدبر وتأمل لواقع الدول التى تُحكم بقوانين الطوارئ ومنها مصرــ نجدها تزداد فقرا وتخلفا بسبب الخسائر الاقتصادية لقانون الطوارئ والسياسات الأمنية القمعية ، ومن مظاهر تلك الخسائر ما يلي :

- هروب الاستثمارات.
- خسائر البورصة.
- انخفاض موارد السياحة أو كادت تنعدم في بعض الأماكن.
- انخفاض قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية.
- العجز في الموازنة العامة وزيادة المديونية.
- ارتفاع معدل الاقتراض من الداخل والخارج.
- ارتفاع في الأسعار ولا سيما في الضروريات والحاجيات.
- زيادة الإنفاق على الأمن على حساب الخدمات الأخرى.
- انخفاض المركز الائتماني للدولة على المستوى الخارجي.
- التعثر في سداد الديون الخارجية والمطالبة بالجدولة.
- زيادة معدل الإنفاق على القضاء لكثرة قضايا الاعتقالات ونحوها.
- حرمان الوطن من عطاء بعض الموارد البشرية بسبب الاعتقالات ونحوها.
- إفلاس العديد من الشركات والمصانع ونحوها بسبب تقليل ساعات العمل.
- زيادة نسبة البطالة بسبب تعثر الشركات والمصانع.
- نقص حصيلة الضرائب بسبب خسائر الشركات والمصانع والإنشطة .

إن هذه الخسائر وغيرها ولأسباب أخرى توجب ما يلي :

- أن تلغي فورا قوانين الطوارئ التى تكبل الإنسان ، لتحرره ليعمل وينتج ويتقن ويُجَوِد ويُصدِّر ويُنمى وطنه ويرعى بيته ويربي أولاده على الحرية والأمن وتطبق القوانين التى تحمى الحريات والآراء والأفكار.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يجب أن تلغي فورا الأحكام العرفية التى تصـــادر حقوق أصـــحاب الفكر والرأى ، وتكون الحجة بالحجة ، ويقابل الرأى بالرأى الآخر من خلال الحوار البنّاء الذي يحقق للوطن الأمن والرخاء .

- أن تلغي السـياسـات الأمنية البوليسية القمعية التى ترهب الناس ، وأن يكون هناك مساواة بين الناس جميعاً لا تميز بين حزبى وغير حزبى وبين مسلم ونصرانى وقبطى ، كلهم مواطنون.

وعندما تعاند الحكومات الظالمة المسـتبدة وتصر على اسـتمرار الحكم بقانون الطوارئ يزداد الاقتصـاد انهيارا ويعم الظلم الاجتماعي ويقود ذلـك المزيـد من المظـاهرات وربمـا يقود ذلـك إلى ثورة الفقراء ، وهذا ما عبر عنه القرآن الكريم : ﴿ وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَـةً كَـانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ [النحل:١١٢] .

- أثر قوانين الطوارئ على الاستثمار

يقول علماء الاقتصاد فى العالم أن رأس المال جبان ، وعندما يُهدد بالمصادرة أو الابتزاز والهلاك أو يهدد بالسياسات القمعية ، يهرب إلى مواطن الأمان ، وتسـعى معظم دول العالم لسـن القوانين ووضـع السـياسات الاقتصادية ، وتصميم النظم والإجراءات العملية بما يحقق لرأس المال المحافظة والاستقرار والأمن ... وهذا ما قامت به معظم الدول المتقدمة.

وفي ظل قانون الطوارئ لا يجد الاســتثمار الأمن فيهرب ويقود ذلك إلى الانكماش الاقتصــادي وحرمان الوطن من عائده .

- أثر قوانين الطوارئ على البورصة.

يقول خبراء سـوق الأوراق المالية (البورصـات) أن هناك علاقة سـببية قوية بين انتعاش المعاملات فى الأسوق وبين الاسـتقرار السـياسى والالتزام بالقوانين العادية المدنية ، وعندما يحدث قلق واعتقالات ومحاكمات واضـطرابات وأعمال إرهابية ... فإن هذا يؤثر بالسلب على مؤشرات المعاملات فى سوق الأوراق المالية .

ولقد أكدت الاضـطرابات السـياسـية فى معظم دول العالم صـحة هذه الظاهرة ، بل أحياناً يؤثر تغيير الوزارة أو الوزير فى وزارة ما ، أو التعديل فى سـياسات النظام الحاكم أو التعديل فى السياسات الاقتصادية على مؤشرات التعامل فى سـوق الأوراق المالية ، ولذلك تسـعى معظم حكومات العالم إلى تحقيق الأمن والاسـتقرار السـياسى ، بهدف تحقيق الاستقرار فى سوق الأوراق المالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأسيساً على ما سبق يجب على صانعى السياسات الأمنية أن لا يغفلوا عن أثر تلك السياسات على استقرار المعاملات المالية فى البورصة وتوابعها حتى لا يترتب على ذلك حدوث أزمات مالية وهروب المستثمرين إلى أسواق مالية أخرى ، وما ينجم عن ذلك من كساد وخسائر وبطالة .

- قوانين الطوارئ تقود إلى الفقر والحياة الضنك وإلى الثورات؟

يدعي بعض رجال الأمن ورجال القانون الوضعى ومخططتي السياسات الأمنية القمعية أن الغاية من قوانين الطوارئ والحكم بالأحكام العرفية التى تجيز الاعتقال والمحاكمات المدنية والعسكرية ... وما فى حكم ذلك ، هو المحافظة على أمن الناس والمجتمع وتحقيق التنمية ، والتصدي للإرهاب ... وهذا يعطى لرجال الأمن السلطات الآتية :

- القبض على أى فرد مشتبه فيه فى أى وقت وفى أى مكان مهما كان وضعه الاجتماعى أو الصحى وبدون إذن النيابة فى معظم الأحوال .
- القبض على أى فرد بتهمة إثارة القلق ومعارضة نظام الحكم أو منع تطبيقه بالقوة .
- القبض على أى فرد بتهمة إحداث فتنة طائفية والمساس بالسلام الاجتماعى .
- القبض على أى فرد بتهمة التحريض على قلب نظام الحكم أو مخالفة حظر التجوال.
- القبض على أى فرد بتهمة الانتماء إلى تنظيم حزب غير مرغوب فيه.
- القبض على أى فرد بسبب شكوى كيدية لحين ثبوت عكس ذلك .
- القبض على أى فرد ينتقد النظام الحاكم .
- القبض على أى مشتبه فيه.

وللأسف يتم هذا بطريقة غير منضبطة وعشوائية ، وعلى المقبوض عليهم مسئولية إثبات أن الفأر ليس فيلاً أو أنه ... وليس كذا ... ولقد سجل التاريخ أحداثاً تؤكد ذلك حيث اتسعت دائرة القبض العشوائى على من لا يصلى وعلى من لا يعرف للمسجد طريقاً بتهمة التدين ، ولقد إمتد ذلك إلى الإعتداء على المساجد وحرقها وقفلها وحرق المصاحف وتمزيقها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهل تحققت هذه الإدعاءات والآمال للمواطن الذى يعيش فى ظل هذه القوانين والأعراف التى تبعث الخوف والقلق والذعر والترويع أن يقوم بعمل عمل مخلص صادق ومتقن ومُجود؟، وهل يُرجى منه الاستمرار فى استثمار أمواله؟، وهل يُرجى استقراراً فى السياسات الاقتصادية؟، وهل يرجى استقراراً في سوق الأوراق المالية؟، وهل تتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟

إن التجارب التى نعايشها تؤكد أن الدول التى تطبق فيها قوانين الطوارئ والأحكام العرفية تزداد تخلفاً وفقراً وعنصرية وحقداً وكراهية ، ولا سيما التى تعادى الإسلام ومنع تطبيق شرع الله ، وصدق الله العظيم إذ يقول : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ [طـه:١٢٤] ، وفى هذا الخصوص يقول الرسول (ﷺ): « .. ولم ينقضوا عهد الله ورسوله إلا سلط عليهم عدو من غيرهم فيأخذ بعض ما فى أيديهم ، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ، إلا جعل بأسهم بينهم » [رواه ابن ماجه]

للأمن والتنمية فى الإسلام موجبات ومقومات منها : تطبيق شرع الله ، والأخذ بالأسباب والمعاصرة ، وحماية المال من المصادرة والإعتداء بأى صورة ، و حماية العامل والعمل المتقن الجاد الفعال في ظل الحرية والأمن، وتطهير المجتمع من الفساد و الرذائل ... وهذه المقومات لا تتوافر إلا فى المجتمع الذى تسود فيه الحرية المنضبطة والعدل الحقيقى وليس في ظل القهر والظلم بكافة صوره . لذلك يجب سرعة إلغاء قانون الطوارئ والسياسات الأمنية القمعية التي لا يكون من تطبيقها إلا الخراب والتخلف والحياة الضنك ..

- أثر قانون الطوارئ على الفقراء

يؤدي قانون الطوارئ إلى خسائر اقتصادية وإلى مساوئ اجتماعية يكون أثرها أشد على الفقير ، ومن مظاهر ذلك على سبيل المقال ما يلى :

- غلاء الأسعار ولا سيما الضروريا ت والحاجيات الأساسية للمعيشة مع ضعف الموارد.
- إرتفاع معدل البطالة ولا سيما بين عمال اليومية بسبب الكساد وتوقف المصانع ونحوها .
- إنخفاض موازنة الدعم الاجتماعي بسبب العجز في الموازنة العامة .
- انخفاض القوة الشرائية للعملة بسبب التضخم وطبع النقود وضعف المركز الإئمانى للدولة .
- إنتشار السوق السوداء في بعض السلع بسبب ضعف الرقابة الحكومية.
- إنتشار ظاهرة جشع التجار وارتفاع الأسعار والدولرة.
- إنشغال الحكومة بالأمن (يقصد أمن النظام) عن أمن الفقراء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إهدار أموال كثيرة على تطبيق قانون الطوارئ على حساب الأمن الاجتماعي .
- ظواهر أخرى عديدة يصعب المقام لذكرها.

وخلاص القول فإن قانون الطوارئ أشر شر على الفرد والأسرة والمجتمع ، ويقع أثره السئ على الفقير ويجعل حياته ضنكا وفرصة سانحة للفجار والمحتكرين والمنافقين والحكام الظالمين المستبدين ليزدادوا غنى وبطشا ، ألا إن الله سوف يعذبهم عذابا أليما يوم لا ينفع مال ولا سلطان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

- تمهيد :.....٢
- الخسائر الاقتصادية لقانون الطارئ.....٣
- أثر قوانين الطوارئ على الاستثمار.....٥
- أثر قوانين الطوارئ على البورصة.....٥
- قوانين الطوارئ تقود إلى الفقر والحياة الضنك وإلى الثورات؟.....٦
- أثر قانون الطوارئ على الفقراء ٧
فهرس المحتويات.....٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com